# Kausalität in der muʿtazilitischen Kosmologie

Das Kitāb al-Mu'attirāt wa-miftāḥ al-muškilāt des Zayditen al-Ḥasan ar-Raṣṣāṣ (st. 584/1188)



VON

JAN THIELE



# كِتَابُ المؤثراتِ وَمِفْتَاحُ المشكِلاتِ

تأليف

الحسَن بن محمّد بن الحسَن بن أبي بكر الرصّاص المتوفى سَنَة ٥٨٤ ه دراسة وتحقيق دراسة وتحقيق يان تيله



الناشر دامر برياللنشرفي ليدن المحروسة وبوسطن بالنشرية ليدن المحروسة وبوسطن بالنكر

## فهرس المحتويات

الكلام في المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعض	
وما يختص به كل واحد منها من التأثير	٣.
باب في تمييز بعضها من بعض	۸.
باب فيما يختص به كل واحد منها من التأثير	۱۳
[الكلام في النوع الأول]	18
[الكلام في الفصل الأول]	16
[الكلام في الفصل الثاني]	٣٣
[الكلام في النوع الثاني]	٤١
[الكلام في النوع الثالث]	٤٤
[الكلام في النوع الرابع]	٤٨

#### بســـم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين وعليه أتوكل المقدمة

الحمد لله خالق الأرضين والسموات الذي (إليه تنتهي التأثيرات والمؤثرات) وعلى وجوده يقف تصحيح الشروط واقتضاء المقتضيات، وصلواته على نبيه المخصوص بالكرامات المؤيد بالمعجزات والآيات محمد الذي ختم بنبوته

#### ه اغ و ش ق و ض ف رب ج ي

١، ١ وبه ... أتوكل] الحمد لله وحده وصلواته على محمد وآله، ه؛ اللهم أرزقنا التوفيق، غ؛ وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ل وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، ل وبه نستعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد، و؛ ح بن رب وأعن يا كرم، ج؛ وبه نستعين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله، ض؛ وبالله أستعين وصلوة على محمد وآله الطيبين الطاهرين، و؛ وبه نستعين والحمد لله وحده، ق ٢ الحمد ١١٠٠٠ ورحمته] - ه الله] + رب (مشطوباً)، ي | والسموات] + مجرى الرماح والذاريات، ش (في المامش) ض | إليه تنتهي إليه، أج و (صححت) | التأثيرات والمؤثرات ] تأثير المؤثرات، أ والمؤثرات ] في الهامش، ب ٣ يقف] + الشروط (مشطوباً)، و | واقتضاء] اقتضى، ج واقتضاء المقتضيات] والمقتضيات، ف ٤ نبيه] فوق السطر، ض | المخصوص] المخصوص، ألكوامات] + رسوله المتعوب بالرسالات، ض؛ المخصوص بالكوامات] في الهامش ( انته)، ض | بالكوامات] + رسوله المتعوب بالرسالات، ض؛ بالكومات، ر | المؤيد ... محمد] في الهامش، ب | بالمعجزات] + والكوامات (مشطوباً)، و والآيات محمد] فوق السطر بقلم آخر، ر

سائر النبوات ونسخ بشريعته جملة الشرعيات، وعلى آله الطيبين المفضلين . بعده على كافة البريات، ﴿ وسلامه ﴾ عليهم أجمعين.

سألت، وفقنا الله وإياك (للنظر) فيما بعد الممات وجعلنا وإياك ممن ادخر الباقيات الصالحات، أرف أوضح لك (جملة) القول في المؤثرات وما يجري مجراها من الشروط والمقتضيات. فأجبتك إلى ما سألته من ذلك رغبة فيما يحصل لك به من المنفعة ورجاء لما يكتب لي عليه من المثوبة. ومن الله .. سبحانه أستمد التوفيق والتسديد وإياه أسأل العصمة والتأبيد بمنه ورحمته.

ه اغ وش ق و ض ف رب ج ي

٥ جملة) فوق السطر، و سانر، ض | الشرعات | + الشريعات (فوق السطر)، ي | الطبيبن | - ض، في الهامش، ج | المفضلين السفضلين، ض ٦ بعده ] فوق السطر بقلم آخر، ر | كافة ] سائر، و | وسلامه ] وسلم، أ؛ وسلامة عليه، ي | عليهم ] فوق السطر، و وعليهم، ي ٧ وإياك ] + ثلاثة حروف (مشطوبا)، ف | للنظر ] - أ فيما ] في ما، ض ٨ لك ] فوق السطر بقلم آخر، ر | جملة ] جمل، أ ٩ من ] لمن أ ا من ذلك ] - ق ١٠ فيما ] في ما، ض | لك ] - ب با حملة ] حمل، ض | لي أ فوق السطر بقلم آخر، ر | عليه ] - ق الله أ ورجم، و و و فوق السطر ج | يكتب إ تحمل، ض | لي أ فوق السطر بقلم آخر، ر | عليه ] - ق | الله أ فوق السطر بقلم آخر، ر | عليه ] - ق | الله أ فوق السطر بح المناه الله، ق | ورحمة ] وكرمه، ج

(٢)

الكلام في المؤثرات وما يجرى ماجراها الكلام في المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعض وما يختص به كل واحد منها من التأثير

وقبل الشروع في ذلك نذكر حقيقة المؤثر، وحقيقته هوكل ما يظهر به حكم أو صفة. واعلم أن المؤثرات ثلاثة، أولها الفاعل وحقيقته الذي وجد (من م جهته > بعض ماكان قادراً عليه، وثانيها العلة وحَدُها كل ذات توجب

ه أغ وش ق و ض ف رب ج ي

٧، ١ الكلام ... المؤثرات] ‡، ف ٢ وتمييز] في الهامش، ق | من إ + من، ش | به كل] بكل، أن كل، ج | من التأثير] - ق | التأثير] المؤثر، أ ٣ حقيقة] فوق السطر، ج | المؤثر] + من (؟) جملة، ي | وحقيقة] فوق السطر، ق | هو ا - و | ما ا شيء، غ رب ج ي و و ش ق ض ف ا به اعده، رب؛ + به (فوق السطر)، ر ٤ أولها الحدها، ه | الذي ا هو من، ش ق ض به هو الذي، ب ي وف | وجد أ وجد أ | من جهة ا - أ ه م بعض ا - ه | وثانيها العلة ا له ف ا وحدتُها ا + وهي، أ؛ وحقيقها، و ا توجب ا أوجبت (نخ)، و (فوق السطر)

لغيرها صفة ، وثالثها السبب وهوكل ذات توجب ذاتاً أخرى، فهذه هي المؤثرات. ٢

وأما ما يجري مجرى المؤثر فثلاثة أيضاً، أحدها المقتضي وحقيقته هي كل صفة اختصت بها ذات وجب لأجلها لتلك الذات صفة أخرى ، وثانيها الشرط وهو ما وقف عليه حصول غيره أو ما يجري مجرى الغير كالصفات. وإن شئت قلت: هو ما يصحح حصول المشروط ولم يكن مؤثراً في وجوبه أو

#### ه اغ وش ق د ض ن رب ج ي

<sup>&#</sup>x27; «صفة» كالكون «أو حكماً» كإبال]اعتماد، حاشية و | ' فالفاعل والسبب يظهر بهما صفة الوجود، والحياة يظهر بها حكم وصفة كالحياة والقدرة تمت، حاشية و | ' نحو التحيز والادراك مجاستين وشغل الجهة تمت، حاشية و

ما وقف عليه صحة غيره أو ما يجري مجرى الغير كالصفات ولم يكن مؤثراً في وجوبه. وهذان الحدان أولى من الأول لأنه ينتقض بالعلة فإنه يقف عليها حصول الصفة التي هي معلولها وليست بشرط، وكذلك السبب يقف عليه محصول مسببه وليس بشرط. وثالثها الداعي وهو على ضربين، داعي الحكمة وداعي الحاجة. فداعي الحكمة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده عبسن الفعل أو أن لغيره فيه نفعاً أو دفع ضربر، وداعي الحاجة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده أو لغيرة فيه نفعاً أو دفع ضربر، وداعي الحاجة هو علم العالم أو ظنه أو اعتقاده أن له في الفعل نفعاً أو دفع ضربر.

فالفاعل هو البارئ تعالى ومن كان قادراً من خلقه، والعلة كالأكوان مما دراً من خلقه، والعلة كالأكوان مما دراً وجب الصفة للمحل وكالإرادات والكراهات والظنون والأفكار والاعتقادات

ه اغ وش ق وض ف رب ج ي ۱۶ حصول آخو ف

۱۲ صحة] حصول، ر (صححت بقلم آخر) ي | ولم] وان لم (صححت)، و | ولم ١٣٠٠٠ وجوبه] في الهامش، ش | مؤثراً] - ب ۱۳ فإنه يقف] فإنها تقف، ه | عليها] + مع (مشطوباً)، و الهامش، ش | مؤثراً] - ب الا فإنه يقف] فإنها تقف، ه | وليس بشرط] - و بشرط] + فيه، ن + عليه، ب ؛ شرط و | داعي ١٦٠٠ الحاجة] داعي حكمة وداعي حاجة، أ رب ي ق ض ١٦ فداعي الحكمة ...، ش رب ي ق ض ١٦ فداعي الحكمة ...، ش (صححت) | العالم] العالم، ب | اعتقاده] + أن (مشطوتا)، ش ١٧ أو أن وأن وأن وأن رش ق ض ا أن فوق السطر، ج | فيه ] في الفعل، ش | الحاجة ] في الهامش، ر | العالم] العالم، ب؛ الحي، ج ش ١٨ أو ظنه ] - رب | أن إن أن ج ي ق ض و ١٩ فالفاعل والفاعل، ش و ا هو ا هو ا مو و المواحد علمه صفة سواء الأكوان [ . . . ] تمت، حاشية ر

مما توجب للجملة دون المحل، والسبب هو الاعتماد والنظر والكون لأن الاعتماد يوجب اعتماداً مثله ويوجب الكون والصوت بشرط الصكة، والنظر على الوجه الصحيح يوجب العلم، والكون يولد الألم والتأليف فيوجب الألم إذا كان تفريقاً ويوجب التأليف إذا كان قرباً ومقاربة ومجاومة، ويولد الألم بشرط انتفاء الصحة وهي تأليف مخصوص توجد في محل الحياة ويولد التأليف على ٢٥ وجه يصعب معه التفكيك بشرط أن يكون في أحد محلي التأليف رطوبة وفي الآخر ببوسة.

البارئ کالبارئ، ش؛ هو الله، و | تعالى] -، ج و | ومن الو من، أ ٢٠ توجب إ يوجب، ه ب وق

<sup>°</sup> قوله: «والسبب هو الاعتماد والنظر والكون» فحقيقة الاعتماد هو المعنى الذي يوجب تدافع الححل في أحد الجهات الست، حاشية ب من شرح البكرى

والمقتضي هو ككون انجوهم جوهراً فإنه يجب للجوهر لأجل كونه جوهراً عند الوجود كونه متحيزاً، وكذلك كون الحي حياً فإنه يجب للحي عند نهوال عند الوجود كونه متحيزاً، وكذلك كون الحي حياً كونه مدركاً. والشرط كالوجود فإنه شرط في اقتضاء كون الجوهر جوهراً كونه متحيزاً وكوجود المدركات فإنه شرط في اقتضاء كون الحي حياً كونه مدركاً وكذلك زوال الآفات والموافع. فالدواعي هي التي يستمر ويجب وجود الأفعال والتصرفات بجسبها وذلك ظاهر في أفعالنا وأفعال البارئ تعالى. فهذا هو الكلام في حقائقها.

۲۸ هو] – رب | ککون] کون، ج ی | یجب] یوجب، أو (صححت) و | للجوهر] الجوهر، أو الأجل کونه] – ق ۲۹ کونه] و کونه ب | متحیزاً] متحیز، ق | کون] – ب | یجب] یوجب، أو (صححت) ۳۰ ووجود] و -: فوق السطر، لا وجوب، ب | کونه حیاً] في الهامش، أ | کونه مدرکاً] – ب | کالوجود] الوجود، ش | کالوجود ۲۰۰۰ شرط] في الهامش، ق ۲۱ شرط] في الهامش، ق ۲۱ شرط] في الهامش، ق ۲۱ شرط] في الهامش، ض | وکوجود] وکونه موجودا (صححت)، ل ۲۲ شرط] يُسرط ب | اقتضاء] اقتضى، ج | حیاً فوق السطر، ش | کونه] لکونه، ق | وکذلك ۲۰۰۰ بحسبها] – ی الموافع) + وجود المدرك الأجل کونه حیاً کونه مدرکاً والشرط کالوجود فإنه شرط في اقتضاء کون الحق مدرکاً والموافع) + وجود المدرك الأجل کونه حیاً کونه مدرکاً والشرط کالوجود فإنه شرط في اقتضاء کون الحق حیاً لکونه مدرکاً واکد والد المآفات والموافع (مشطوباً)، ق ۳۳ والدواعي] – و -: فوق السطر، ث والداعي، ب اهي ۱۳۰۰ خاله مرا في المامش، و | ستمر] ستمر، رق؛ فوق السطر، ج | ويجب وجود] وجوب، رب | والتصرفات] – ج | بحسبها] بحثا، أ ۳۲ حقائقها] حقیقها، ق وجوب، رب | والتصرفات] – ج | بحسبها] بحثا، أ ۳۲ حقائقها] حقیقها، ق

(٣)

#### باب في تمييز بعضها من بعض

باب في تمييز بعضها من بعض

اعلم أن الفاعل يتميز عن غيره من المؤثرات بكونه مؤثراً على طريق الصحة والاختيار. ومعنى ذلك أنه يجوز تراخي وجوب تأثيره عن جوازه وصحته بل يجب تراخي ذلك فيمكنه أن يفعل وأن لا يفعل ولا يجب عند إمكان أن يفعل كونه فاعلاً ومؤثراً لا محالة. والمؤثرات على طريق الإيجاب إنما تتميز من المؤثر على طريق الإيجاب، ومعنى ذلك على طريق الإيجاب، ومعنى ذلك أنه لا يجوز تراخي وجوب تأثيرها عن جوانره وصحته بل متى صح تأثيرها

٣، ١ في إلي، أ؛ - ي ٢ يتميز عتميز، أ عن عن، ق ا بكونه الكونه، أ، فكونه، ب ا مؤثراً مؤثر مؤثر، ي ا طريق اسبيل، ه و ٣ ذلك ا - رب ا يجوز يجب فكونه، ب ا مؤثراً مؤثر مؤثر، ي ا تراخي أن يتراخى، ر ا وجوب في الهامش، ش ا عن على، ب ع تراخي فوق السطر، ه ا أن إ في الهامش، ق ا وأن ا ان: فوق السطر، ش ا عنا على، ب عب ا الكان إمكان إمكان أبكانه، أ و ٥ ومؤثراً ... عالة إ في الهامش، ش ا إنما عام، ب الماسكة في الهامش، ق ا مؤثراً ... عالة إ في الهامش، ق آ طريق الماسكة الماسكة

٩

وجب ومتى لم يجب استحال. فأما العلة فإنما تتميز من السبب من حيث أن العلة لا يجوز أن توجد بدون معلولها من حيث هي توجبه لما هي عليه في ان العلة لا يجوز أن توجد بدون معلولها من حيث هي توجبه لما هي عليه في ذاتها ثابت في جميع أحوال الوجود، والسبب يجونر وجوده بدون وجود مسببه عند بعض الموانع ومن حيث أنها توجب الصفة وهو يوجب الذات. واعلم أن السبب وإن صح وجوده بدون وجود مسببه فإنه يفامرق المؤثر على سبيل الصحة والاختيار من وجهين، أحدهما أنه لا يصح وجوده دون فعله وإن لم

٨ فأما] وأما، ش | فإنما] فهي، ش؛ فإنها، رو؛ فاولها، ب | تتميز] تتمية، أ؛ تميّز، لا تمييز، لا مناً عن، ه ش ق ش | السبب] للسبب، أ | حيث] - ي ٩ هي آ - ج توجبه موجبة، ق و ي | هي أ + عليها (مشطوباً)، ي | في امن، ج | في ذاتها إلماتها، أ و ما ... ذاتها أ عو (صححت في الهامش)، ق؛ - ي | ثابت احاصل، رب | أحوال الوجود الأحوال، رب | يجوز أ ب ر ١١ بدون ا دون، ب | وجود افي الهامش، و اعند عن، ر ا ومن من، ش | توجب البجب، أ | الصفة الصفة أو حكم، ش ١٢ أن إ بأن، ش ا ولي فوق السطر، و ١٣ فإنه ا + كلمة مشطوبة، ي | سبيل الطيق، ق و الواختيار المالخيار، ر ا أنه اأن، ب ١٤ لا الحي الميصح المجوز ش ش الموحدت فوق السطر)؛ المجوز (فوق السطر)، و ا دون المدون، غ رب ي ش و المود، ر و و الإلمانع في المانع، و المناخ المناخ و المناخ و من دون، ي

ه اغ وش ق و ض رب ج ي

أي يصح، حاشية ر | ٢ المانع كالعائقة، حاشية ض

يكن هناك مانع، والثاني أن السبب متى لم يجب مصول مسببه استحال المحصوله لأنه مؤثر على طريق الإيجاب فمتى صح تأثيره وجب ومتى لم يجب استحال. والمانع هو الذي يزول عنده وجوب تأثيره وصحته ومتى نرال المانع صح تأثيره ووجب. وليس كذلك الفاعل فإنه قد يثبت إمكان تأثيره وصحته وإن لم يجب في حال صحته تأثيره.

والفرق بين المقتضي وبين ما تقدم هو أن المقتضي ليس بذات بل هو صفة ٢٠ فيفارق الفاعل والعلة والسبب فإنها ذوات. ويفامرق من وجه آخر وهو أن المقتضي يؤثر في صحة المقتضى وفي وجوبه فيفارق العلة فإنها تؤثر في وجوب

ه اغ وش ق وض رب ج ی ۱۷ عنده م اول ط

١٥ أن] - ي | متى] فوق السطر، لا منا، ب | يجب] يحصل (صححت)، و | حصول ١٦٠٠٠ يجب] في الهامش، ج ١٦ حصوله] مشطوباً + وجوده (فوق السطر)، و | مؤثر] يؤثر، ض طريقً لتى أ ١٧ ومتى] ولتى أ ١٨ يثبت إثبت، أش ق ض و و؛ + ثبت (فوق السطر)، ب ا وصحته] - ط ١٩ تأثيره] فوق السطر، غ ٢٠ وبينًا -بين: فوق السطر، ض ا بل] وإنما، ق ٢٠ فيفارق] فغارق، ض | والعلمة والسبب] لتلعلمة والسبب، أ؛ والعلم السبب، لا والعلمة، وطق و | ويفارق] وتفارق، ب ٢٠ صحة] في الهامش، ش | وفي وجوبه] ووجوبه، رب ش (صححت) ق | في أ لي، أ | وجوبه ا + المقتضى (مشطوبا)، ه

۸ أي نفسه، ر

المعلول دون صحته، وهو وإن شامرك الفاعل في أن كون الفاعل قادراً هو المؤثر في صحة المقتضى المؤثر في صحة المقتضى وجوبه كما أن المقتضى يؤثر في صحة المقتضى وجوبه، فهو يفارقه من وجه آخر وهو أن الفاعل يجب تراخي وجوب تأثيره عن صحت عن صحته وإمكانه والمقتضي لا يجونر تراخي وجوب تأثيره عن صحت وإمكانه بل متى صح تأثيره وجب ومتى لم يجب استحال. ولهذا فإن كون الجوهر متحيزاً لما لم يجب في حال عدمه استحال ومتى صح في حال وجوده وجب. ويفامرق العلة من وجه آخر وهو أن المقتضي قد شبت ولا شبت مصحيحه للمقتضى ولا إيجابه له لعدم الشرط في تصحيحه وإيجابه له، والعلة من وجه المقتضى ولا إيجابه له لعدم الشرط في تصحيحه وإيجابه له، والعلة

٢٧ وإن] ان، ق إ شارك] بشارك ب إ أن] - ط ق، في الهامش، ش، تحت السطر، و؛ فوق السطر، و إ قادراً + هو المؤثر (مشطوباً)، ش ٢٤ المقتضى ... المقتضى إلمقتضى وثر في المقتضى، ب ٢٥ فهو يفارقه أفهو يفارق، ض؛ فيفارقه، و ٢٦ وإمكانه أو ايجابه، ر (صححت فوق السطر) ب إ والمقتضى ... ٧٧ وإمكانه إ في الهامش، ه و إ تراخي أ في الهامش، ش ٢٧ متى ا + اذ (مشطوباً)، ش إ تأثيره إ في الهامش، ش إ ولهذا إ فلهذا، أ ٢٨ حال إ حالة، ي اوجوده أ ب ٢٩ بثبت المبت، ص ي إله إ فوق السطر، ش؛ - ق

ليست كذلك فإنه لا يجونر ثبوتها بدون تأثيرها ولا أن يقف تأثيرها على شرط شبت وجودها مدونه.

والفرق بين الشرط وبين سائر ما تقدم أرف الشرط لا تأثير له سوى في تصحيح الأحكام والصفات دون إيجابها، فيفارق بذلك جميع ما تقدم.

والفرق بين الداعي وبين ما تقدم هو أن الداعي لا تأثير له في وجوب وجود والفعل الذي يفيد استحالة خلافه ولا في صحته وإمكانه. بل إنما يستمر عنده وقوع الأفعال والتصرفات عند سلامة الحال فيقع الفعل مجسب الداعي وينتفي مجسب الصارف ويستمر ذلك فيه على وتيرة مستمرة (عند السلامة). فهذه طرقة القول في تمييز بعضها من بعض.

٣٦ فإنه] فإذا (صححت في الهامش)، و | ثبوتها] وجودها (صححت فوق السطر)، و | يقف] في الهامش، لح ٣٦ يشت ٢٠٠٠ الشرط  $^{2}$   $^{2}$   $^{2}$   $^{2}$  وبين سائو] وسائو،  $^{2}$ 

(٤)

باب فيما يختص به كل واحد منها من التأثير

اعلم أن هذه المؤثرات منها ما يكون تأثيره في التصحيح والإيجاب معاً ومنها ما يكون تأثيره في الإيجاب دون التصحيح ومنها ما يكون تأثيره في التصحيح دون الإيجاب ومنها ما يكون تأثيره في الاستمرام على وتيرة واحدة وطريقة مستمرة. أما ما يكون تأثيره في التصحيح والإيجاب معاً فثلاثة، الفاعل والمقتضي والسبب. وبيان أنها ثلاثة أن ما يؤثر في التصحيح والإيجاب لا يخلو إلما أن يجوز تراخى إيجابه عن تصحيحه أو لا يجوز ذلك فيه. فإن جاز ذلك

#### ه اغ وطش ق د ض رب جي

باب فیما یختص به کل واحد منها من التأثیر

<sup>3</sup>، \ اباب] + القول، 2 فيما] ما، ش و | واحد] فوق السطر، ش | منها] فوق السطر بقلم آخر، أ؛  $- \chi$  \ التصحيح والإيجاب] الإيجاب والتصحيح، ق | مماً  $- \chi$  \ التصحيح [التصحيح ق معاً معاً معاً معاً فأما، أ | التصحيح ق ع تأثيره]  $- \chi$  ق أما] فأما، أ | التصحيح والإيجاب] الإيجاب والتصحيح، ق | معاً مع، و \ وبيان] وأما بيان ق؛ + ذلك، 2 | أن ما إيما، غ أ  $\chi$  بي ش ق ض و و | يؤثر] يهر، أ؛ قُثر،  $\chi$  بي الإيجاب] + انها، و؛ + معاً، و | يخلو] يخلوا، ب ج  $\chi$  ش ق ض و \ افرا فيه أن الجوثر (مشطوباً)،  $\chi$  اليجابة وجوبه، أ على، ب | يجوز على المتطوباً) ه | ذلك فيه ]  $- \chi$ 

<sup>ٔ</sup> یعنی مرجح تمت، حاشیة و

فيه فهو الفاعل. وإن لم يجنر ذلك فيه فلا يخلو إما أن يكون له تأثير في وجود الذات أو لا يكون له تأثير في وجود الذات أو لا يكون له تأثير في ذلك بل إنما تأثيره في أمر نرائد على الوجود فالأول السبب والثاني المقتضي.

الكلام في النوع الأول

والكلام في هذا النوع من المؤثرات يقع في موضعين، أحدهما في أنها مؤثرة في التصحيح والإيجاب معاً، والثاني في أن الفاعل يجب تقدم تصحيحه على ايجابه وأن المقتضي والسبب بخلافه.

الكلام في الفصل الأما

فأما الكلام في الفصل الأول فالذي يدل على أن الفاعل مؤثر في صحة فعله ووقوعه فلأن الفاعل إنما صح منه فعله ووقع من جهته لكونه قادراً عليه. إذ

#### ه اغ وطش ق د ض رب جي

لو لم يكن قادراً عليه بل كان عاجزاً عنه لما صح منه وقوعه لما نعلمه من أن الحيين في الشاهد إذا حاول أحدهما حمل ثقيل صح منه ووقع ومتى حاول ذلك الآخر تعذر عليه، فإنه يجب أن يكون بين من صح ذلك منه ومن تعذر ذلك عليه مفامرقة وله عليه مزية. إذ لو لم يكن بينهما مفارقة ولا لأحدهما بعلى الآخر مزية لما كان أحدهما بصحة الفعل أو تعذره أولى من الآخر لأنهما حينذ مشتركان في جميع الوجوه من حيث هما جسمان وحيان إلى غير ذلك ولم يختص أحدهما بصفة دون الآخر. فيجب إذن أن يختص من صح ذلك

١٦ عنه] في الهامش، ش | منه] - رب ج؛ فوق السطر، ش | وقوعه] + وذلك، ي | لما ٢ + لم، ق | نعلمه علم، رو؛ يعلم، ب ج ق؛ + في الشاهد، ي | من فوق السطر، ش | من أن أن، رج؛ - ب ١٧ حمل ثقيل حملا ثقيلا، ق و (صححت في الهامش) ١٨ تعذر آ - ر: فوق السطر، ط | عليه] + مغارقة (مشطوباً)، ق | يجب أن ا - رب ج | أن يكون ] في الهامش، ش | يكون ] يكن، ج | من أ فوق السطر، ض | ذلك منه ] منه ذلك، ب ض و ط ومن أوبين من، هرق ض ١٩ ذلك ] - رب ج ي ض و ط في الهامش، ش | ذلك عليه ] ومن أوبين من، هرق ض ١٩ ذلك ] - رب ج ي ض و ط في الهامش، ش | ذلك عليه أنك عليه أنك عليه و أوق السطر، ض ا أن عندره أولاً والآخر أن أن المناسم، أن أن عندره أن أن عندره أن أن عندره أن أنها، ش ق المناسم، أن أنها، ش ق المناسم، أن أنها، ش ق ص و المناسم و ١٩ ولك منه أنها، ش ق ص و المناسم و ١٩ ولك منه أنها، ش ق المناسم و المناسم و ١٩ ولك منه أنكن (مشطوباً)، ق ا فيجب ٢٠٠٠ الآخر إفي الهامش، ه الذن فوق السطر، و اذلك، منه ذلك، ط ؛ ذلك، و

منه بصفة لم يشامركه فيها من تعذم عليه وهي أنه قادر على الحمل دون الآخر. فإذا كانت صحة الفعل تثبت بثبوت كونه قادراً وتزول بنرواله عرفنا أنه المؤثر فيها دون غيره. وكذلك فوقوع الفعل يجب أن يكون المؤثر فيه كونه وقادراً دون أن يكون المؤثر فيه الإرادة وما يتصل بها من الدواعي لما نعلمه من أن الساهي والنائم تقع منهما الأفعال من دون داع ولا إرادة، فعرفنا حيئذ أن المؤثر في صحة الفعل ووقوعه هو كونه قادماً لأن سائر صفات الحي لا تأثير الما في ذلك لأن كونه حياً مما لا يتعلق بالغير ولأنه قد يكون حياً ولا يصح منه

" الفعل كما ذكرنا من قبل، وكونه معتقداً وظاناً يرجعان إلى الدواعي، وقد ببنا أنه لا تأثير لها في ذلك، وكذلك كونه مريداً. وأما كونه كارهاً فإن منع من وقوع الفعل وإلا لم يجز أن يؤثر فيه. وكونه متفكراً لا تأثير له في ذلك لصحة الأفعال ووقوعها من القديم مع استحالة التفكر عليه. وكونه مشتهياً ونافراً لا يؤثران في ذلك لما نعلمه من أن القديم جل وعز تصح منه الأفعال وإن استحال وأكثر مشتهياً ونافراً بعنه ما المدركات فقط وأكثر م

الأفعال ليست بمدمركة. وكذلك الكلام في كونه مدركاً في أنه لا تأثير له في وقوع الأفعال وصحتها لأن كونه مدركاً لا يتعلق إلا بالمدمركات وأكثر الأفعال يستحيل إدراكه، ولأن كونه مدركاً واقف على وجود المدرك، فكيف يقف وجود الفعل المدمرك عليه؟ ولأن الحيين يشتركان في كونهما مدركين ويتفاوتان في صحة الأفعال ووقوعها. فصح إذاً أن الفاعل إنما أثر في صحة ، الفعل ووقوعه لكونه قادراً عليه.

ومتى قيل: لِمَ قلتم أن أحوال الحي ليست إلا ما ذكرتم حتى يتم لكم أنه إذا بطل تأثيرها في وقوع الفعل لم يبق سوى كونه قادراً؟ وما أنكرتم من ثبوت صفة زائدة على ما ذكرتم وهي المؤثرة في ذلك؟

ھ اغ وط ش ق وض رب ج ي

٣٦ ليست] وليست، ب | ليست ٢٨٠٠٠ الأفعال] في الهامش، ش | في أنه ] فإنه، رش ق ض  $e^2 - d$  | في ٢٠٠٠ مدركاً في الهامش، e |  $k_1 - l$  ٣٨ يستحيل] تستحيل، ب | إدراكه] إدراكها، ج وط ض؛ + له، d: – e ب إولان الأن، e | واقف | e وقف ب e يقف، e وقف المدركات، e ب عن وط ٣٩ يقف وق السطر، ج ؛ + في يقف، e المدركات المدركات، e ب الفعل (مشطوباً)، e | المعلى المنطوباً)، e | الفعلى المناهد، e ويقاوتان أ | فصح المنصح، ق | أن الفوق السطر، ب | الفاعلى الفعل، ي أثراً يؤثر، ض و ي ٤١ عليه | e المناقل الفعل، e المؤثرة وأما، ي | أنكرتم | e كناه المؤثرة المؤثرة والمنافل عن وط؛ صفات، e المؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمنافل عن وط؛ صفات، e ب المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمنافل عن وط؛ صفات، e ب المؤثرة المؤثرة والمؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة المؤثرة والمؤثرة المؤثرة ا

وي قلنا: لأن الصفة إما أن تُعلم من النفس أو لا تعلم من النفس. فإن لم تعلم من النفس ولا كانت الذات مدركة عليها لم يكن بذ لها من حكم يستدل عليها به، ولا شك أنه لا يُعلم من النفس الصفة التي ذكر السائل ولا تدرك الذات عليها ولا حكم يُستدل به عليها، فلا يجونر إثباتها لأن إثبات ما لا طريق إلى العلم بالذات عليه من الصفات يفتح باب الجهالات ويقتضي أن لا . . يوثق بالمؤثرات وتأثيرها فيما توثر فيه لأنه يجوز على هذا القول أن تكون الحركة مؤثرة في صفة لا طريق إلى العلم بالذات عليها وأن يكون المؤثر في كونه متحركاً أمراً لا سبيل إلى العلم به ونحو ذلك من الجهالات. فلم يسق إلا أن

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

<sup>03</sup> لأن] إن، و | الصفة | + لا تخلو، و | من النفس ] - ض وط؛ فوق السطر، و 51 النفس | + الصفة التي ذكر السائل (مشطوباً)، و | الذات | - ي | يكن | - ب | بدّ لها | لجها، أ؛ بد، ه؛ لها بد، ش و | لها فوق السطر، ق ٤٧ عليها به إبه عليها، ض و | ولا ٤٠٠٠ عليها إ في المامش، ض | أنه ... يُعلم اأنا لا نعلم، أ؛ أنها لا تعلم، و | الصفة | +كلمة مشطوبة، ي | ذكر الهامش، ض | ولا تدرك وتذرك، ب ٤٨ الذات الج، أ ابه إبها (صححت)، و | فلا ولا، فكر و | لأن الأأن لا أن ط ٤٩ طريق | + اليه (مشطوباً)، رج | الى ... بالذات ] في الهامش، ش و الأن الأأن لا أن ط ٤٩ طريق | + اليه (مشطوباً)، رج | الى ... بالذات ] في الهامش، ش و المناس عن المناس المنا

يكون المؤثر في صحة الفعل ووقوعه أمراً واحداً وهو الفاعل لاختصاصه مكونه قادماً.

وأما المقتضي فالذي يدلَّ على أنه مؤثر في صحة المقتضى ووجوبه هو أن ه المقتضي هو الصفات الذاتية فإنها تقتضي صفات أخر تدرك عليها المدركات وتؤثر لأجلها الذوات المؤثرة، وكون الحي حياً فإنه يقتضي كونه مدركاً فصفات الذوات تقتضي مقتضياتها بشرط الوجود. إذ لو اقتضتها من دون شرط الوجود لوجب في العلل أن توجب الصفاح في حال العدم لحصول الصفة المقتضاة التي لأجلها توجب في حال العدم، ولوجب تضاد الأضداد في العدم . .

<sup>0</sup> في 0 + صغة (مشطوباً)، 0 + كونه محتركاً أمراً (مشطوباً)، 0 | ووقوعه وقوعه، 0 وفوق السطر) وقوعه، 0 | واحداً واحد، 0 | 0 أنه أن، 0 | مؤثر المؤثر، 0 بوقو السطر) وقوعه، 0 | المقتضي 0 المقتضي المقتضى و 0 هي، 0 | الصفات كالصفات، 0 | المدركات 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | المذركات 0 | 0 | 0 | 0 | الأجلها 0 | + الذوات (مشطوباً)، 0 | الذوات 0 | المدركات 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0

لحصول المقتضاة الموجبة لذلك، ولوجب أن تدرك المدركات في حال العدم لحصول المقتضاة التي تدرك عليها في العدم، ولوجب أن تشغل المجواهر المعدومة الجهات لحصول المقتضاة وهي التحيز لها في العدم. وذلك لا يجوز لما ثبت من أن العلل لا توجب إلا بشرط الوجود والاختصاص الذي هو فرع عليه. وإن المتضادات لا تتضاد في العدم وإلا لزم وجود ما لا يتناهى من البياض لعدم ما لا يتناهى من السواد، وكذلك في سائر المتضادات، ولوجب أن يكون الجسم كاثناً في جهتين لعدم الكون في ثالثة وأن يكون أحمر أبيض لعدم أن يكون الجسم كاثناً في جهتين لعدم الكون في ثالثة وأن يكون أحمر أبيض لعدم

١٦ لحصول] بحصول، ق؛ اللصفة، رب جي ش ق ض وط | الموجبة ... ١٦ المقضاة] - ق احال] فوق السطر، ش؛ حالة، وط | العدم] العدل (صححت)، ي ٢٦ لحصول] بحصول، ط؛ الصفة، ش ض و (في الحمامش) | التي ... عليها] في الحمامش، ض | في ا + حال، ق ض (مسطوباً) | العدم] + بحصول الصفة المقتضاة التي تدرك عليها في حال العدم، ق | ولوجب الوجب، ق؛ ولو وجب، ي ٣٦ المعدومة] + في، ب | الجهات] + في حالة العدم، و؛ + في حال العدم، ط الحصول] + بصفة (فوق السطر بقلم آخر)، و؛ + الصفة، ق | لحصول ... لها] فوق السطر، ض المقتضاة وهي المقتضاله هي، ر | لها] بها، ب | في الحالة، ق؛ + حال (مشطوباً)، ض المقتضاة وهي المقتضاله عي، ر | لها] بها، ب | في الحالة، ق؛ + حال (مشطوباً)، ض ع المقتضاة بي و ا في الحال، ق و | العدم] + وذلك لا يجوز، ب ٣٦ البياض ... من في الهامش، ثم العدم ق في المهامش) المؤن أن يكون (مشطوباً)، ض؛ وللزم أن يكون، ش ق ض (في الهامش) ٢٦ الجسم] + أن يكون (مشطوباً)، ض الجهتين جهلن، ألمدم عدم عي الكون أن يكون، رب ج ي اثالثة الثالثة، رب ج ي؛ ثلاثة المعدم عدم، ي الكون أن يكون، رب ج ي اثالثة الثالثة، رب ج ي؛ ثلاثة (صححت)، و الكون النهون إلى بحون، و به على المورة المعدم على والمكون على المكون المعدم عي الكون المعدم و

السواد، ولما ثبت من أن المدركات لا تدمرك إلا عند الوجود وإلاكان يجب أن تدمرك الأصوات والآلام وسائر المدركات قبل وجودها وبعد عدمها، ومعلوم ضرورة خلاف ذلك، فإنا نعلم أنا لا ندرك الصوت في الثاني من وجوده . ٧ كما أدركاه في الأول، وكذلك أحدنا لا يدمرك الألم في حال صحته كما كان يدركه في حال مرضه، ولما ثبت من أن الجواهر المعدومة لا تشغل الأحياز في حال العدم وإلا لزم أن تكون جميع الجهات مشغولة لأن الجواهر المعدومة لا نماية لها، فكان يجب أن لا يصح من أحدنا التصرف في الجهات لامتناع التداخل على الأجسام ومعلوم خلاف ذلك. فلم يبوت إلا أن تقتضي ٥٠ مقضياتها شرط الوجود.

<sup>7</sup>٨ من]  $- \bar{v}$  | [K] - [K] - [K] + [K] + [K] تدرك [K] + [K]

ثم لا يخلو إما أن يكون الوجود مصححاً للمقتضيات أو لا يكون مصححاً لها بل إنما يكون شرطاً في تصحيح المقتضي وإيجابه لها . محال أن يكون مصححاً لها لأنه كان يلزم أن تصح جميع المقتضيات على كل ذات موجودة محتى تكون الذات الموجودة تصح أن تكون متحيزة وأن تكون بصفة الحركة وبصفة السكون وبصفة اللون وسائر الصفات المقتضاة لحصول المصحح لجميع ذلك لها وهو الوجود . وذلك محال لأنه يؤذي إلى أن الذات تصح أن تكون بصفة مخالفها وضدها ، ومحال انقلاب الجنس على الذوات لأنها لا تحصل

على الصفة المقتضاة الثابتة لمخالفها ومضادها إلا بعد أن تحصل على المقتضي، وحصولها على المقتضي يوجب أن تكون الذات الواحدة مضادة مها لنفسها ومخالفة لها، فكان يجب أن تنفي وأن لا تنفي معاً، وذلك محال، فبطل أن يكون الوجود مصححاً للصفات المقتضيات. فلم يبق إلا أن يكون المصحح لها والموجب واحداً، وهو المقتضي، ويكون تصحيحه وإيجابه لمقتضاه بشرط الوجود، فكان الوجود مصححاً لتصحيح المقتضي لمقتضاه وليجابه له، فلا يصحح المقتضي مقتضاه ولا يوجبه إلا بشرط الوجود. ٩٠٠ وكذلك كون الحي حياً فإنه مصحح لكونه مدركاً وموجب له بشرط زوال

<sup>100</sup> على 100

الآفات والموانع ووجود المدرك لأن كون الحي حياً هو الأصل لصفات الجملة والمصحح لجميعها لاكنه يصحح بعضها بشرط وبعضها من دون شرط، فتصحيحه لكونه مدركاً وإيجابه له هو بشرط ما قدّمنا لأنه متى ثبت ما قدّمنا من الشروط صح كونه مدركاً ووجب ومتى زالت، أو بعضها، استحال كونه مدركاً.

ومتى قيل: كيف يصح لكم هذا الإطلاق في جميع المقتضيات ومعلوم أن صفة الله الأخص مقتضية لصفاته الأربع من كونه قادم أعالماً حياً موجوداً وليس لها تأثير في صحتها بل إنما تؤثر في وجوبها ؟

قيل له: إن ما ذكرته لا يصح بل هي مؤثرة في صحتها أجمع ووجوبها، ... وذلك لأنه لا مصحح لكونه تعالى موجوداً إلا موجبه من صفته الأخص. وكذلك كونه حياً فإن صفته الأخص هي المصححة له والموجبة دون أن يكون الوجود مصححاً لذلك. وإلا لزم في الأعراض أن يصح كونها حية لأنها موجودة، وذلك مستحيل، فلم يبق إلا أن يكون الوجود شرطاً في اقتضاء صفته الأخص للصفات الثلاث. وكذلك فصفته الأخص مصححة لكونه وادراً على جميع أجناس المقدومات وعالماً بجميع المعلومات، وتصحيح كونه حياً لذلك لا يمنع من تصحيح صفته الأخص وإيجابها لذلك، فإن الصفة قد حياً لذلك لا يمنع من تصحيح صفته الأخص وإيجابها لذلك، فإن الصفة قد

١٠٠ قيل له] في الهامش، ض؛ قيل، أ؛ وقيل له، ي | إن ما] إنما، غ رب ي ش ق ض وط و؛ ما، ج | ووجوبها] وولجوبها، أ ١٠١ لأنه] أنه، ه إلا] فوق السطر، ض | مصحح] يصح، ب (شطبت وصححت) | إلا] لا، ض ١٠٠ حياً إ + كلمان مشطوبان، و | فإن] فإنه، ي المصححة المصحلة، أ | والموجبة فوق السطر، لا - ب ج ي ١٠٠ لذلك إلى المناف المصححة إلى المامش، ه | يصح ع تصحح، أرض و ١٠٠ شرطاً في الهامش، ض؛ شرط، و يصحح إ في الهامش، ض اقتضاء اقتضى، ب ١٠٥ للصفات الصفات، ق المساف المستحيح في الهامش، ش الحك المقدورات فوق السطر، ج المقدورات فوق السطر، ج المقال المقدورات المقدورات فوق السطر، ج المقلل المذلك أ المقدورات المعلم عنه عنه المناف المناف المناف المناف المناف المناف المقدورات المقدورات المناف المنا

يجوز أن تكون المؤثر في صحتها وجهين كل واحد منهما لو انفرد لأثر في التصحيح فإذا اجتمعا لم يتغير تأثيرهما . ألا ترى أن المؤثر في صحة كون الشيء مرثياً قد يكون تامرة التحيز وأخرى كونه على هيئة مخصوصة كهيئة السواد والبياض وسائر الألوان؟ ولم يمنع تصحيح التحيز لرؤية الجوهر من تصحيح الهيئة المخصوصة لرؤية اللون . فلو قدرنا أن ذاتاً حصلت على صفة الجوهر بكونه متحيزاً وعلى صفة اللون بكونه هيئة مخصوصة لكان المؤثر في صحة كونها مرثية كلتا الصفتين دون أن بكونه المؤثر إحداهما إذ لا تخصيص .

١٠٨ تكون] يكون، ب و الأثر الا أثر، ب (شطبت وصححت)؛ لا يقرأ بسبب الصورة المهزوزة، في ١٠٩ تكون] يكون، ب و الأثرا الأثرها عائيرها، ي الآا + حد، ب (شطبت وصححت) المورة المهامش، ط؛ - ي المؤثرا مؤثر، ي ١٩٠ مرنياً هوناً، ب؛ لا يقرأ بسبب الصورة المهزوزة، ض ا تارة إله ، أ؛ تأثيره، ش التحيز المتحيز، أرب ا وأخرى وتارة، ه رب ج ي المهذوزة، ض ا كونه الكونه، ط؛ - رب ج ي الهبئة عنات، أ ١٩١ الألوان الاوان، ج ا تصحيح في الهامش، ش ا تصحيح التحيز المتحيز المالدين المنون المؤلون، ع المخهو (مشطوباً)، ي المجوهر المجهور المجهد المجهود، و ١٩١ المخصوصة المحمود المخصوصة المحمور المسطوباً)، ه اللون المجنون، أ؛ الجواهر، و ١٩٢ المخصوصة المحمورة المخصوصة المحمورة المخصوصة المحمورة المحمورة المخصوصة المحمورة المحمورة المحمورة المحرورة المؤرد المخصوصة المحمورة المجمورة المحمورة المخرورة المؤرد المحمورة المحمورة المحمورة المحمورة المخرورة المحمورة المحم

وكذلك فالمؤثر في صحة كون الذوات معلومة هي صفاتها الذاتية على تماثلها واختلافها وتضادها، ولم يمنع تصحيح بعضها لحكون الشيء معلوماً من تصحيح البعض الآخر لـذلك. فلو قدّمها أن الذات حصلت على صفتين للنفس لكان المؤثر في صحة كونها معلومة كليهما دون أن يكون المؤثر إحداهما، فكذلك يجب في صفة الله جل وعز الأخص وكونه حياً. فبطل ما قالمه السائل وصح أن المقتضي يؤثر في صحة المقتضى ووجوبه. وذكرنا ١٢٠ للصحة والتصحيح في صفاته جل وعز الأربع، إنما عنينا به نفي الاستحالة والامتناع لا الصحة المتقدمة للوجوب كصحة الفعل وصحة كون أحدنا عالماً

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

۱۱۵ و كذلك] \$\frac{1}{2}\$ كذلك، \$\frac{1}{2}\$ كون] كونه (صححت)، \$\tau\$ | الذوات] -و-: فوق السرط ش: الذات، \$\tau\$ | صفاتها] الصفاتها، \$\frac{1}{2}\$ البعض، \$\frac{1}{2}\$ البعض، \$\frac{1}{2}\$ المناتمان النفس، \$\tau\$ إلى المناتمان النفس، \$\tau\$ إلى المحتاق فوق السطر بقلم آخر، \$\tau\$ | كونها معلومة] كونه معلوماً، \$\frac{1}{2}\$ كتيهما كاتاهما، \$\tau\$: كَتَيْهما، \$\tau\$: \$\tau\$: \$\tau\$ و من المعلوماً، \$\tau\$ | كاتيهما كاتاهما، \$\tau\$: كَتَيْهما، \$\tau\$: \$

وقادراً إلى غير ذلك، فإن ذلك مستحيل في حقه جل وعز فإن صفاته الأمربع لا تتقدم صحتها على وجوبها من حيث ثبتت له تعالى على سبيل الوجوب.

وأما السبب فالذي يدل على أن له تأثيراً في صحة المسبب هو أن السبب متى صح وجوده صح وجود مسببه على طريق التبع له ومتى استحال وجوده استحال وجود مسببه. إذ لو صح وجود مسببه من دون وجوده لقدح ذلك في كونه مسبباً له ومتولداً عنه لأن الطريقة التي بها يعلم أن الشيء مبتدأ غير متولد هي أن يصح وجوده مع عدم ما يقدم كونه سبباً، والطريقة

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

۱۲۳ فإن ذلك]  $- \bar{v}$  | مستحيل]  $\pm$ حيل، أ | جل وعز] عز وجل، v بح  $\bar{v}$  | صفاته] صفا $\pm$ ، أ ۱۲۵ تقدم] يقدم، ب  $\bar{v}$  +  $\bar{v}$  | على أ فوق السطر،  $\bar{v}$  | وجودها،  $\bar{v}$  | ثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  بأنه،  $\bar{v}$  اتعالی  $\bar{v}$  أ و السطر،  $\bar{v}$  تثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  بثبت،  $\bar{v}$  المنه وثر في، أ | تأثيراً تأثير،  $\bar{v}$  على  $\bar{v}$  وجود وجوده (صححت)،  $\bar{v}$  | النبع  $\bar{v}$  المامش،  $\bar{v}$  | مسببه  $\bar{v}$  المامش،  $\bar{v}$  | المسبب  $\bar{v}$  المامش،  $\bar{v}$  | المسبب  $\bar{v}$  النبع  $\bar{v}$  النبع  $\bar{v}$  السبب  $\bar{v}$  | المسبب  $\bar{v}$  النبع  $\bar{v}$  المامش،  $\bar{v}$  | السبب،  $\bar{v}$  السبب  $\bar{v}$  | النبع متولد  $\bar{v}$  | المنبع  $\bar{v}$  | المنبع المنبع المنبع المنبع  $\bar{v}$  | المنبع المنب

التي بها يعلم أن شيئاً متولد (هي) أن يوجد بجسب السبب ولا يوجد .١٣. لولاه. فلو وجد المسبب من دون وجود سببه لعاد بالنقض على التفرقة بين المبتدأ والمتولد وعلى الطريقة في إثبات الأسباب والمسببات وللحق بما يكون مبتدأ، فيجب إذاً أن لا يصح وجود المسبب إلا عن سببه.

فإن قيل: هلا صح وجود عين المسبب عن سبب آخر فيصح وجوده من دون وجود سببه الأول؟

قيل: إن السببين لا يجوز أن يشتركا في توليد مسبب واحد. إذ لو اشتركا في ذلك لم يخلُ الحال إما أن يصح وجود المسبب مع عدم كل واحد منهما

١٣٠ بها يعلم] يعلم بها، ض و | أن ] في الهامش، ط | شيناً متولد] الشيء متولد، ه ج وط ق؛ سبباً متولداً، ب؛ المسبب متولد، ي؛ شيناً متولداً، ض و | هي ] هو، غ ه أ رب ج ي ش ق ض | يوجد ] لجوجب، أ؛ + له (نخ)، غ (فوق السطر) | بحسب ١٣٠٠ وجد] – ي ١٣٠ فلو وجد] فلا بحد أ | وجد] أوجد، و | وجود] فوق السطر، ر | على] فوق السطر، ج ١٣٠ فلو وجد] فلا والمسببات المسببات، أ | وللحق] + ذلك، ق ١٣٣ فيجب ١٣٣٠ فيجب بنا] الذا الذن، رب ش؛ إذ، و اأن إ ب ١٣٠ قيل] + فإن قيل، ي | هلا] هل، ب | عن سبب الذن، رب ش؛ إذ، و اأن إ ب ١٣٠ قيل المناسب، ض | وجوده المناسب، ق ١٣٦ قيل المناسب، ض | وجوده المناسب، ق ١٣٦ قيل المناسب، ض المناسب، ق ١٣٦ قيل المناسب، ق المناسب، ق المناسب المناسب، ق المناسب، ق المناسب المناسب، ق المناسب، ق

عند وجود صاحبه أو لا يصح وجوده إلا عند وجودهما. فإن قيل بالأول قدح ذلك في كون كل واحد من السببين سبباً له لأن من حق المسبب أن يستحيل وجوده من دون وجود سببه، وإلا لزم في الأفعال المبتدأة أن تكون مسببة وإن صح وجودها من دون وجود الأسباب. فلو صح وجود هذا المسبب مع عدم أحد سببيه أيهما كان لقدح ذلك في حاجته إليه وكونه مسبباً عنه ولجاز أن يكون مسبباً عن كل سبب وإن صح وجوده من دونه وذلك باطل. وإن قيل بالثاني لم يصح أيضاً لأنه كان يجب لو قد منا وجود السببين دون الآخر أن لا يوجد المسبب وذلك أيضاً يقدح في كون هذا الموجود سبباً له، لأن من حق السبب أن يجب وجود مسببه عند وجوده الموجود سبباً له، لأن من حق السبب أن يجب وجود مسببه عند وجوده

#### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

١٣٨ أو [V] ولا [V] وجوده ... عند [V] فوق السطر، [V] الإ[V] + بعد (مشطوباً)، [V] عند [V] عن [V] قدم [V] وقدم، [V] الله [V

وارتفاع الموانع. فمتى وجد هذا السبب وارتفع المانع ولم يوجد المسبب قدح ذلك في كونه سبباً موجباً، وليس يصح أن يقال أن عدم السبب الثاني يكون في حكم المانع لأرف المنع إنما يكون وجود ضد للمسبب أو عدم شرط من شروط توليده له، وعدم السبب الآخر ليس واحداً من الأمرين لأنه ليس بشرط في توليد السبب الآخر، وإنما هو سبب مولد ونحن لا نمنع أن يقف السبب في توليده على شرط وإنما منعنا أن يتولد المسبب عن سببين. فصح بهذه الجملة أنه لا يصح وجود عين المسبب إلا عن سببه وأنه يستحيل وجوده من دون وجود سببه، نفياً

# 

١٤٧ المواخ] الماخ، أ | فعتى] فعت أن المجاهرة أن إ السبب الله أ المواخ] المواخ المواخ الماخ، أ | وارتفع الرتفع، أن وارتفاع، ب المحذا، و | ولم وأن لم، أ ١٤٨ سبباً وق السطر، ط | أن المائي المنجب، أ والمائي الآخر، و | يكون ا ب ١٤٨ للمسبب المسبب، أ و من المحد، أ ١٥٠ توليده التوليد، رب ج | له ا و و و احداً واحد، ق ق ض | عدم المحد، أ ١٥٠ توليده السبب و ١٥٠ منعنا المحن، و و إ واحداً واحد، ث لأنه إله، ب ١٥١ توليد السبب توليده لسبب، و ١٥٠ منعنا المحن، و إ يتولد على المسبب المناسب في المامش، ش ا عن على، ب (شطبت وصححت بقلم آخر) ١٥٣ يصح يجوز، شطون المحدد في المحدد في المحدد أن المحدد أن المحدد وجود المحدد في المحدد أن المحدد وجودة المحدد أن المحدد وجودة المحدد أن المحدد وجودة المحدد أن المحدد وجودة المحدد المحدد أن المحدد والمحدد المحدد ا

رور وإثباتاً، عرفنا أنه مؤثر في ذلك لأن هذا طريق العلم بالمؤثرات، وكذلك فله تأثير في وجوب وجود مسببه لأن وجوبه يقف على وجوده نفياً وإثباتاً. ولذلك يخرج المسبب عن التعلق بالقادر عند وجود سببه ويصير في حكم ما قد وجد، فلولا وجوبه عن السبب لما خرج عن التعلق بالقادم إلا عند وجوده في نفسه كالأفعال المبتدأة ومعلوم خلافه. فهذه طريقة الكلام في أن وجوده في نفسه كالأفعال المبتدأة ومعلوم خلافه. فهذه طريقة الكلام في أن

الكلام في الفصل الثاني وأما الكلام في الفصل الثاني من الكلام في هذه المؤثرات الثلاثة وهو أن الفاعل يجب تقدُّم تصحيحه على إيجابه وأن المقتضي والسبب بخلافه.

# ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

۱۹۵ عرفنا] علمنا، و | هذا] هذه، غ ه رب ج ي ش ق ص و ط و | طريق] طريقة، رب ج ق ق و ا فله] علمنا، و | هذا] مذه، غ ه رب ج ي ش ق ص و ط و ا طريق] طريقة، رب ج ق و ا فله عله، ب ١٥٦ تأثير] تأثيره، ب (صححت) | في - ب ش ض وجوده، و | وإثباتاً أو إثباتاً (صححت)، ج ١٥٧ ولذلك] وكذلك، ر (صححت) ب ش ض المسبب عن] المسبب عن] المسبه نها وإثباتاً علمنا الهامش يقلم آخر، ر | سببه] + فإذا كانت صحة وجوده موقوفة على مسببه نفياً وإثباتاً علمنا المسطوباً)، و | في حكمه، ر | حكم] + حكم (مشطوباً)، ش ١٥٨ قد] قدمنا (صححت)، و المنطوباً)، و ا في المنطب، ج (شطبت) ط ١٩٥ الكلام] - ر ا أن فوق السطر، ج ي ا فلولا ا أن، ب ج (شطبت) ط ١٩٥ الكلام] - ر ا أن فوق السطر، ج المنا وقق السطر بقلم المنا الكلام في المناهم في المنطب المناهم في المنا

فالذي يدل على أن الفاعل يجب تقدَّم تصحيحه على إيجابه هو أنه لو لم يتقدم تصحيحه على إيجابه لكان مؤثراً على طريق الإيجاب. ولوكان كذلك لم يحسن أمره ولا نهيه ولا مدحه ولا ذمه لأن أمر الواحد بما لا يمكنه الانفكاك منه أو نهيه عنه أو مدحه أو ذمه عليه لا يحسن، ولذلك يقبح أمر المرمي به من شاهق بالنزول أو نهيه عنه ومدحه أو ذمه عليه. وكذلك يقبح أمر السبب والعلة وسائر الموجبات ونهيها ومدحها وذمها على ما توجبه، ولم يقبح ذلك إلا لأنها مؤثرة على سبيل الإيجاب لا يمكنها الانفكاك مما توجبه ولا يقدم تصحيحها على إيجابها. وفي علمنا بحسن أمر الفاعلين منا ونهيهم ١٧٠

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

ومدحهم على ضروب الإحسان والأفعال الواجبة وذمهم على ضروب القبائح دلالة على أن الفاعل مؤثر على طريق الصحة والاختيار، فيجب تقدَّم صحة تأثيره على وجوبه حتى يمكنه أن يفعل الفعل وأن لا يفعله إن كان مبتدأ، وأن يفعله بأن يفعل سببه ولا يفعله بأن لا يفعل سببه بأن يكون متولداً، وأن يفعل يفعله بأن يفعل سببه ولا يفعله بأن لا يفعل سببه بأن يكون متولداً، وأن يفعل مده بدلاً منه إن كان له ضد . ولذلك يحسن أمره بالفعل الواجب ونهيه عن ضده ، فلو لم يكن قادراً على ضده بدلاً منه لم يحسن نهيه عنه لأن نهي الواحد عما لا يقدر عليه قبيح . ولذلك يقبح نهي الأعمى عن نظر العورات

### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ی

١٧١ ومدحهم] + ومدحهم (مشطوباً)، و | الإحسان] الاختيار، ط ١٧٧ أن] فوق السطر، ش | مؤثر] إنما يؤثر، ش | طريق] سبيل (صححت فوق السطر + فخ)، ش | تقديم، ر ب (فوق السطر) ج ١٧٣ وجوبه] وحمه، ي | الفعل] فوق السطر، غ؛ - ب | وأن لا] ولا ب (فوق السطر) ج ١٧٣ وجوبه] وحمه، ي | الفعل] فوق السطر، غ؛ - ب | وأن لا] ولا أن لا (صححت)، ق | إن ١٠٠٠ يفعله إ فوق السطر، ر | إن ١٠٠٠ يفعله إ - أ | وأن ع أن ب و ١٧٤ سبيم إ + إن كان متولدا (في الهامش، مشطوباً)، و | ولا إ وأن لا، ق و | وأن المن ب لا إمشطوباً) و؛ أو أن، ه ١٧٥ منه إ فوق السطر، ش؛ عنه، رب ج؛ +لم يحسن نهيه (مشطوباً)، ي | ضد ا ضد اً ا ولذلك الاكتاب عنه المناب عنه المنا

والزمن عن مسابقة الحيل العربية ومن لا جَناح له عن الطيران، وليس ذلك إلا لأنه نهى له عما لا يمكنه فعله. فثبت أن من حق القادر على الشيء أن يكون قادراً على ضده فيصح منه أن يوجده بدلاً من ضده وضده بدلاً منه. .. والصحة والبدل يقتضيان الاستقبال لاستحالة دخول البدل في الموجود الحاصل لأن البدل في معنى الاشتراط والاشتراط إنما يكون في المستقبل دون ما وجد وتقضى. فلو لم يتقدم تصحيح كون القادم قادراً على الفعل على وجوبه لكزم وجود الضدين معاً لأنا قد بينا أن كون القادر قادراً مؤثر في صحة

ھ اغ وط ش ق وض رب ج ي

الفعل ووجوده وأن كونه قادراً متعلق بالضدين، فكان يجب، إذا صحح كونه قاديراً وجود الضدين ولم يتقدم تصحيحه لهما على إيجابهما، أن يوجدا معاً وذلك محال، وكان يجب قبح أمره بالفعل لأن الأمر لا يحسن بما قد وقع وإنما يحسن الأمر بما لم يقع ليقع في المستقبل وذلك ظاهر. فصح بهذه الجملة أنه لا بدّ من تقدّم تصحيح القادر على إيجابه.

وأما الذي يدل على أن المقتضي والسبب بجلافه فهو أنه لو تقدم تصحيحهما على إيجابهما لخرجا عن كونهما مؤثرين على جهة الإيجاب وللحقا بالمؤثر على جهة الصحة والاختياس. ومعلوم مفارقتهما له في الأحكام

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

۱۸۵ ووجوده] ووجوبه أرب جي ض (صححت فوق السطر) معلق] يتعلق، ق ض متعلق ۱۸۵۰ ووجوده] ووجوبه أرب جي ض (صححت فوق السطر) ، ي صحح] صح، ي متعلق ۱۸۲۰ وجود] اوجود، ب و مل حل الضدين الحماء لها، ي إيجابهما إجادهما (صححت)، و؛ + الوقوع (فوق السطر بقلم آخر)، ر ا أن يوجدا -1 ۱۸۷ وذلك محال فوق السطر، غ ا أمره إ ث ؛ + ونهيه (في الهامش بقلم آخر)، و ا بالفعل في الفعل، رب ا قد ] فوق السطر، غ؛ -1 ۱۸۹ تقدم -1 القادر الفاعل، و ط؛ كون القادر قادراً، ق و ۱۹۰ وأما الذي والذي، ض ا فهو -1 به القادر الفاعل، و ط؛ كون القادر قدراً، ق و الموتقدم إلى المناهم أنها (غيرت بقلم آخر)، و الموتقدم إلى المناهم أنها و مؤثرين موس، ق ا على سبيل (صححت)، ج المجابهما و مؤثرين موس، ق ا على سبيل (صححت)، ج المحافظ و الحقا و و الحقا و و المقاد و المعاهم المؤثر و المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المؤثر المؤثر المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المعاهم المؤثر المؤثر

التي تقدم ذكرها ولأنه قد ثبت أن المقتضيات يستحيل ثبوتها في العدم للذوات ومتى وجدت الذوات صحت المقتضيات ووجبت في وقت واحد. فلو تقدمت صحة المقتضيات على وجوبها للزم أن تصح في حال العدم فكان مها يجب صحة التحيز على المعدوم إلى غير ذلك من الصفات المقتضيات أو أن يصح وجود الذوات من دون أن تثبت لها الصفات المقتضيات بأن تتقدم صحتها على وجوبها فتصح دون أن تجب. وكل ذلك لا يجوز لما نعلمه من استحالة التحيز وسائر الصفات المقتضيات على المعدومات. ولذلك يستحيل التضاد وايجاب الصفات على العلل والإدراك على المدركات في حالة العدم من

ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

۱۹۳ التي الذي، ي | ولأنه الا (صححت)، ق | ثبت ا + في، ض (مشطوباً) | المقتضيات يستحيل المقتضلات للمتصل المنطوباً)، ي ١٩٥ عبد ١٩٥ صحت صحة، غ ق المقتضيات المعتضيات المعت

لاستحالة الصفات المقتضيات الموجبة لذلك في حال العدم، لأن استحالة حكم العلة تقتضي استحالة ثبوت العلة على الوجه الذي توجب فلا يصح وجود الذوات من دور ثبوت الصفات المقتضيات عن صفاتها الذاتية لأن حكم الوجود ظهور الصفة المقتضاة، إذ لو لم تظهر المقتضاة عنده لم من يفصل الموجود من المعدوم، فإن الموجود إنما يسميز مما ليس بموجود بظهوس المقتضاة، ولا يصح أن نجعل التفرقة بين الموجود والمعدوم بصحة المقتضاة على الموجود دون المعدوم، وذلك لأن صحتها لا تعلم إلا بثبوتها فإذا لم تثبت لم يكن طريق إلى صحتها حتى تقع بها البينونة.

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

١٠١ الصنات] فوق السطر، غ | حال] حالة، ض ط ٢٠٠ حكم] - ب | تقتضي] يقتضي، و | توجب] يوجب (صححت)، و ٢٠٠ دون] - ش | عن] من، ش ض و ٢٠٠ ظهور] ظلر، أ | تظهر] + الصفة، غ (مشطوباً) ش ض و رب ج ي | المقتضاة المقتضيات، ق طلر، أ ا تظهر] + الصفة، غ (مشطوباً) ش ض و رب ج ي؛ عما، ب عما، عن، رب ي ق و | فإن الموجود] في الهامش، ب | بما] عن ما، رج ي؛ عما، ب ش ق ض | بظهورا لظهور، رب؛ + إلصفة، غ (مشطوباً) ض و و (في الهامش) من ق ص | بظهورا لظهور، رب؛ + إلصفة، غ (مشطوباً) ض و و (في الهامش) ٢٠٠ المقتضاة إ ن ق ا و لا إ و المغال (مشطوباً) لا، ه؛ فلا، رب | يصح النقوقة ا تصح النقوقة المعدم، ط | بشوتها ] بعد شوتها، القوقة العدم، ط | بشوتها ] بعد شوتها، ب ق و (فوق السطر) | فإذا و فإذ، و ٢٠٠ طوبق اطريقا، ق ا حتى احين، ب ا تقع ] بقع، و ا بها ] - ب

<sup>&#</sup>x27; وهو حصولها على الصفة المقتضاة تمت، حاشية ي

وبعد، فلو صحت المقتضاة على الموجود ولم تجب لكانت ثابتة مع الجواز وحال الموجود بالوجود واحدة، " فكان ذلك يقتضي افتقامها إلى معنى، ١١٠ ويلحقها بالصفات الثابتة للمعاني ويخرجها عن كونها مقصورة على المقتضي لها والشرط في اقتضائه وهو الوجود، لأن الطريق إلى إثبات المعاني هو ثبوت الصفات مع الجواز والحال واحدة، فبطل تقدم تصحيح المقتضي على إيجابه.

وأما السبب فقد ثبت أن عند وجوده وارتفاع المانع يصح وجود مسببه ويجب عند صحته، وعند عدمه أو حصول مانع يستحيل وجود مسببه. ١١٥

### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

٢٠٩ صحت المقضاة صححت فوق السطر، غ؛ معا، ي ٢١٠ وحال إلى الوجود الملوجود الملوجود المسطوبة، صححت فوق السطر، غ؛ معا، ي ٢١٠ وحال إلى الله والحقوا الله والحدة واحدة واحد الله والمحتفوا المحتفوا ال

<sup>&</sup>quot; قوله: «وحال الموجود بالوجود واحدة» أي أن الوجود على هذه المقالة ثابت قبل ثبوت الصفة المقتضراً ]ة وبعدها تمت، حاشية ومن شرح البكري

فلو تقدم تصحيحه على إيجابه لصح وجود مسببه عند وجود المانع الذي هو ضده وذلك محال، أو صح أن لا يوجد المسبب عند ارتفاع المانع وذلك أيضاً محال. فهذه طريقة القول فيما يكون تأثيره في تصحيح الحكم أو الصفة وإيجابهما.

رم وأما النوع الثاني من المؤثرات، وهو ما يكون تأثيره في الإيجاب دون الكلام في النوع الثاني الثاني الثاني التصحيح، فهو العلل. فإن العلة لا توجب الصفة إلا لمن يصح أن يكون عليها في الأصل دون أن توجبها لمن يستحيل كونه عليها بأن تصححها له وتوجبها.

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

وحصول، ي | وجود] + المسبب (مشطوباً)، ش | مسببه] ‡، أ؛ + فيجت عند صحته (مشطوباً)، و

٢١٦ فلو] ولو، ش | فلو تقدم] ولقدم، ش | تصحيحه] صحنه، ب ٢١٧ محال] فوق السطو، ش ؛ - أ | أوا لو، أ؛ + لا، ب (مشطوباً) | صح] يصح، رب ج، لصح، ط و؛ + أنه [مشطوباً)،غ | أن] أنه، ق ض ٢١٨ يكون] يمكن، ط | أو الصفة] والصفة، أب ي ق و ٢١٨ وليجابهما] وليجابهما وليجابها، ش ض ي ٢٢٠ الثاني [الشهي، ر | من] لم، ق | من المؤثرات] في الحمام، و | وهو وما، ق ٢٢١ فهو وهو، أ | فإن] وان، ب | يصح] يصلح، ب ٢٢٢ توجبها ، ب | لن] لما،غ أو ط ش ق و ض | كونه كون، و أن يكون، ق | له ] حش ا وتوجبها ] يوجبها، ب

وإنما قلنا ذلك لما نعلمه من أن الكون حاصل مع الجوهر ولونه على سواء في الاختصاص من حيث هو موجود بجيثهما، ثم هو يوجب كون الجوهر كائناً دون أن يوجب كون لونه كائناً. وليس ذلك إلا لأن الجوهر يصح كونه منعيز دونه. فلو كانت العلمة تصحح الصفة كائناً دون اللون من حيث هو متحيز دونه. فلو كانت العلمة تصحح الصفة وتوجبها لوجب أن تصحح كون اللون كائناً، وتوجب له ذلك لأن اختصاصها به كاختصاصها بالجوهر، فلا يجونر أن تصحح لأحدهما وتوجب دون الآخر

#### ه اغ وط ش ق د ض رب ج ي

٢٢٣ نعلمه إلى أ؛ يعلم، ق إ أن فوق السطر، و إ ولونه ] واللون، أ؛ وكونه، ب؛ لأنه (صححت)، ق إ على ٢٢٠ هو على سواء من حيث هو (في الحامش)، أ ٢٢٤ في الاختصاص ] في الحامش، ش إ بحيثهما إبياض في ب؛ بحيث هما، وط إ ثم هو ] وهو، ه ٢٢٥ أن أله أ، أ إ كون ] - و إ لونه اللون، رب ج ٢٢٦ دونه ] دلته، أ ٢٢٧ لوجب الصح، ق إ تصحح عب؛ تصح، و إ اللون الون، ش إ وتوجب ذلك ] - رب ج كوب أذلك ] - و إ اللون الون، ش إ وتوجب ذلك ] - رب ج كي إ ذلك ] - ق الخصاصها ] اخله أ؛ اختصاصها (شطبت وصححت فوق السطر)، ش المحيد عون السطر)، ش وقرق السطر)، ش إ يجوز ] يصح (صححت فوق السطر)، و إ وتوجب إ فوق السطر، ج

<sup>&</sup>quot;الاختصاصات خمسة اختصاص الشيء بالشيء بأن يحله فيوجب له كاختصاص الحركة بالمتحيز واختصاص الشيء واختصاص الشيء واختصاص الشيء بأن يوجد على حد وجوده فينفيه أو يوجب كإرادة البارئ والفناء [و]اختصاص الشيء بالشيء بأن يوجد في بعضه فيوجب لجملته لصفات الجمل واختصاص الشيء بالشيء بأن يحله فيلتس به كاختصاص اللون بالجسم تمت، حاشية ض

مع أنها قد حصلت معهما على سواء في نهاية الاختصاص الممكن الذي هو البرط في إيجابها ما توجبه. فإذا استحال ذلك لم يبق إلا أنها توجب كون الجوهر كاثناً دون أن تصححه، وإنما المصحح له هو التحيز. وكذلك الحال في العلل التي توجب صفات راجعة إلى الجملة لأنها لا تختص بالجملة دون ألوانها وأكوانها وتأليفاتها وسائر المعاني الحالة فيها، (ثم هي توجب الصفات للجملة دون الأعراض الحالة فيها ) لما صحت الصفات على الجملة واستحالت على دون الأعراض. فلو كانت مؤثرة في التصحيح مع الإيجاب لصححت للأعراض وأوجبت لها الصفات لاختصاصها بها وبالجملة على سواء، وذلك محال لاستحالة كون الأعراض حية قادمرة ولاستحالة مقدوم بين قادرين. وإذا

ه اغ وط ش ق و ض رب ج ي

استحال كون الأعراض حية استحال عليها سائر صفات الجملة لأنها تابعة لكونه حياً في الصحة.

> الكلام في النوع الثالث

وأما النوع الثالث من المؤثرات وهو ما يكون تأثيره في التصحيح دون ٢٤٠ الإيجاب، فهو الشرط فإنه مصحح لوجود المشروط، فإن اقترن به المؤثر وجب المشروط عند صحته، وإن تراخى عنه صح ولم يجب.

أما أنه مصحح فذلك ظاهر فإن كون الحي حياً شرط في كونه عالماً وقادماً وفي سائر الصفات الراجعة إلى الجملة، وكذلك فهو شرط في وجود المعانى الموجبة للصفات الراجعة إلى الجملة كالعلم والقدرة والإمرادة وغير ٢٤٠

ه أغ وط ش ق وض رب ج ي ٧٤٥ الواجعة آخر ط

٣٣٨ سانر] فوق السطر، ش إ صفات] الصفات، ب ٢٣٩ لكونه حياً ككونها حية، ق و الصحة] الصفة، و؛ الصحيح، ي ٢٤٠ من المؤثرات] – و | وهو] هو، ق | دون] فوق السطر، غ ٢٤١ فإنه الأنه، ق | لوجود] + المسبب (مشطوباً)، و؛ لوحوحود، ج | اقترن] افترق، ب ٢٤٢ وجب إ وجود ق ش (فوق السطر بقلم آخر) و (فوق السطر بقلم آخر) | صح] فوق السطر، ق | يجب] + وجود (في الهامش بقلم آخر)، و ٣٤٣ حياً إفوق السطر، ش | شرط] سشرط ب (صححت)؛ شرطا، ق ش | عالماً وقادراً قادراً وعالماً، رب ج ي وط؛ علما، مشرط ب (صححت)؛ شرطا، ق ش | عالماً وقادراً قادراً وعالماً، رب ج ي وط؛ علما، ق: عالماً قادراً، و ٤٤٢ للمائم، غ | وكذلك كذلك، كذلك، كالعلم والقدرة كالقدرة والعلم، و | وغير ذلك] – و

ذلك. ومعنى ذلك أنه يصححها حتى لولا كون الذات حية لاستحال كونها عالمة وقادرة إلى غير ذلك، وكذلك فلولا وجود الحياة لاستحال وجود القدرة والعلم والإرادة وغيرها. وكذلك فالتحيز لما كان مصححاً لوجود سائر الأعراض المحتاجة إلى المحال سمي شرطاً في وجودها. وكذلك البنية لما كانت مصححة لوجود الحياة حتى لولاها لما صح وجود الحياة سميت شرطاً في وجودها. وكذلك البنية المخصوصة في تصحيحها لأفعال القلوب.

وأما أنه غير موجب فلأن الشرط لوكان موجباً لأدى ذلك إلى اجتماع المتضادات لأن كون الحي حياً مصحح لكونه عالماً وجاهلاً ومريداً وكالمهماً

> ------ه اغ وش ق و ض رب ج ي

وظاناً وناظراً ومشتهياً ونافراً، فلوكان كونه حياً موجباً لم يكن بإيجاب بعض هذه الصفات أولى مر بعض بعض هذه الصفات أولى مر بعض لأنه مصحح لها على سواء، فكان يجب أن هم يكون الحي عالماً بالشيء جاهلاً به على أخص ما يمكن، مربداً له كارهاً مشتهياً له نافراً عنه في وقت واحد، وذلك محال.

ومتى قيل: إن كونه حياً يصحح الضدين على البدل فلا يجب أن يوجبهما على الجمع.

قيل له: إن البدل لا يدخل في الصحة لأن صحتهما ثابتة قبل ثبوت ،٠١٠ أحدهما، وإنما البدل يدخل في الوقوع. فلوكان كونه حياً موجباً لأوجب

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

الضدين على الجمع كما صححهما على الجمع، وكذلك فلوكان التحيّز موجباً لوجود الأعراض كما أنه مصحح لوجودها للزم اجتماع المتضادات، وذلك محال. ولأن كونه حياً لو أوجب صفات الجملة وصححها أجمع لخرج عن كونه شرطاً فيها ولكان مقتضياً لها لأن المقتضي هو كل صفة اختصت ابها ذات وجب لأجلها لتلك الذات صفة أخرى. ولهذا جعلنا كونه حياً مقتضياً لكونه مدركاً مع الشرائط المعتبرة في ذلك لما كان مصححاً له وموجباً. وكذلك فلوكان وجود البنية موجباً لوجود الحياة مع أنه مصحح له

#### ه اغ وش ق د ض رب ج ي

المتضادات، حاشية بقلم آخر ر / الأي ثبتت (؟)، حاشية بقلم آخر ر

لخرج عن باب الشروط وللحق بباب الأسباب لأن السبب يصحح المسبب ويوجبه وهما ذاتان. فعرفت أن من حق الشرط أن يكون تأثيره في تصحيح ٢٧٠ المشروط دون إيجابه.

الحسن من محمد الرصاص

الكلام في النوع الراج

وأما النوع الرابع من المؤثرات وهو ما لا يكون له تأثير في تصحيح ولا إيجاب بل إنما يكون تأثيره في الاستمراس على طريقة واحدة فهو الداعي والصارف. فإن الداعي لا تأثير له في صحة الفعل ولا في وجوده بل إنما ذلك مراجع إلى كون الفاعل قادراً كما تقدم. وكذلك فالصامرف لا تأثير له في وجوب عدم ٥٧٠ الفعل ولا في استحالة وجوده ولا في صحة عدمه. بل إنما الداعي يقتضي كون الفعل أولى بالوجود منه بالعدم ويستمر ذلك عنده، أعني وجود الفعل،

### ه اغ وش ق و ض رب ج ي

۲۲۹ عن] من، رب ج | الشروط] الشرط ق | وللحق] ولحق، رب ج ي | لأن] لأله، أ ٢٧٠ ذاتان] ذاتا، ق | من ...الشرط] الشرط من حقه، غ ش | أن يكون] أله كون، أ ٢٧١ إيجابه] لماله، أ ٢٧١ إيجابه] لماله، أ ٢٧٧ النوع و فوق السطر، ي | له تأثير] تأثيره، رب ج ي و | ولا الجاب وليجابه، بر (صححت بقلم آخر) ب ج، ولايجاب، ي ٣٧٧ فهو] فهي، ق | الداعي] + والصما (مشطوباً)، ي ٢٧٤ الفعل] فوق السطر، غ | وجوده] وجوبه (صححت فوق السطر)، و الماراء عن من ق ض ٢٧٥ الفاعل قادراً المادرا، ر | وكذلك] لم كذلك، أ | فالصارف لا، ب و ٢٧٠ ولا ... عدمه في الهامش بقلم آخر، ك - ب ي المقارف لا، ب و ٢٧٠ كون] أن، و | أولى بالوجود أولى، ق و ش (بقلم آخر)؛ + أولى، لرمشطوبا) ب | وجود] + وجود، ه | الفعل ... ٢٧٨ طريقة] المله على طله، ل

على طريقة واحدة دون أن يكون له تأثير في وجوب الفعل الذي يقتضي استحالة خلافه. إذ لوكان له تأثير في ذلك لأخرج الفاعل عن حد الاختيار، فإن من حق الفاعل أن يمكنه أن يوجد فعله وأن لا يوجده كما تقدم، ولأن الداعي قد يحصل ولا يقع الفعل، فلوكان موجباً لحصوله لما صح ذلك، ولأنه لو أوجبه لم يخل إيجابه له من أن يكون إيجاب العلل أو الأسباب لأن الذوات الموجبة ليست إلا هذين، ومحال إيجابه للفعل إيجاب العلل فإن العلل لا توجب الذوات، ومحال أن يوجبه إيجاب الأسباب لأن السبب لا يخلو إما أن يختص الذوات، ومحال أن يوجبه إيجاب الأسباب لأن السبب لا يخلو إما أن يختص بجهة في التوليد أو لا يختص بجهة فإن كان الداعي من قبيل ما لا يختص

------ه أغ وش ق و ض رب ج ي

١٧٨ له] - ش و | تأثير] تأثيره، و ٢٧٩ إذ ] فوق السطر، ب | لو ] لله، أ | له تأثيرا تأثيره، ثرب أن ي ا في إله أ؛ - ي ا لأخرج الحزج، رب ج ي وق ٢٨٠ فإن ] لأن، ش أي باثير، ق ي ا في إله، أ؛ - ي ا لأخرج الحزج، رب ج ي وق ٢٨٠ فإن ] لأن، ش الموجد المعلم، رب ا وأن ... يوجد و إلى الماء الموجد و إلى يعلم، رب ١٨١ الداعي الدعي، ق ا يحصل يحصل، ب ا مقع ا تقع، لا + له، ه الحصوله لما إلله لله الما الماء الماء في الماء أ ا لما ... ذلك إفي الماء شرع ٢٨٢ له إ - ش و ا من إلما، ج ي ق و؛ مشطوباً + إما (فوق السطر) و لا الماء الماء الماء من و ا من إلماء ج ي ق و و مشطوباً + إما (فوق السطر) و الماء الماء الماء الماء الماء أ الماء الماء الماء الماء أ الماء ا

بجهة لم يجز أن يولد إلا في محلّه. إذ لو ولد في غير محلّه لم يكن بعض المُحالَ بَوليده فيه أولى من بعض لفقد الاختصاص. ومعلوم أن الفعل المدعو إليه قد يكون من أفعال الجوارح والداعي في القلب فلا يصح طريقة التوليد بينهما لأنه لا يحلّ محلّه.

وإن قيل بأن الداعي يختص في التوليد بجهة فمعلوم أن الذي يختص في التوليد بجهة فمعلوم أن الذي يختص في التوليد بجهة لكان التوليد بجهة لكان يجب أن يكون من قبيل الاعتمادات، فإن هذا القبيل يختص بهذا الحكم من

#### ه اغ وش ق د ض رب ج ي

<sup>&</sup>quot; هو المعنى الذي يوجب تدافع الجسم في أحد الجهات الست تمت حاشية و

بين سائر الأسباب، وكونه من قبيل الاعتماد محال لأنه مما يوجب للجملة حالاً! والاعتماد حكمه مقصور على محله.

وبعد فمن حق ما يختص في التوليد بجهة أن لا يصح توليده لمسببه إلا بشرط مماسة محله لمحل المسبب. وإلا لزم أن يصح من أحدنا أن يمنع الضعيف الذي يمشي على بعد منه من المشي بما يفعله في يده من الاعتماد، وإن فقد الاتصال والمماسة بأن يولد الاعتماد السكون في جسم الضعيف وذلك محال. ولأن من حقه إذا اختص في التوليد بجهة أن لا يولد إلا في محله أو في المحل ول بالحاور لمحله دون ما عداهما. إذ لو تعداهما لم يكن بعض المحال بالتوليد فيه أولى من بعض، وذلك باطل لأنه يقتضى توليده في جميع المحال وهو مُحال.

ه اغ وش ق د ض رب ج ي

٢٩٣ بين] - ش | الاعتماد] الاعتمادات، ض | محال] محالم، أ ٢٩٤ حالاً فوق السطر، ش المسببه المجالاً فوق السطر، ش المسببه المجالة على ٢٩٥ فق المسلوبة، ج وق رحمه المسبب المسببه المسلم المسببه المحتلف، أ ٢٩٧ على ١٩٨٠ المشي في المامش، ج ٢٩٨ والمماسة المامش، ج ٢٩٨ والمماسة المسلم المسلم المبار ال

۱۰ إلى حالة زائدة تمت، حاشية و

فثبت أنه لا بدّ من مماسة بين محله ومحل مسببه، ومعلوم أن أحدنا قد يفعل الأفعال بجسب الداعي في محال ليست مجاورة لمحله ولا هي نفس محله، فبطل ايجامه لها .

وكذلك فالصارف إنما يقتضي كون الفعل أولى بالعدم منه بالوجود لا ه.، استحالة وجوده لأن ذلك يخرج الفاعل أيضاً عن حد الاختيار. فإن من حقه أن يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل، وبين استحالة أن يفعل وإمكان أن يفعل تنافٍ

# ه اغ و ش ق و ض رب ج ي

٣٠٠ فتبت أنه ] لأنه، ق | من ] فوق السطر، و | مماسة ] + بينه وبين (مشطوباً)، ه | بين ] - أ؛ فوق السطر، ش | ويحل ] أو يحل، أ؛ وبين يحل، رب ج ض | مسببه ] + حتى تغايرا (مشطوباً)، غ؛ + متى تغايرا، ج وق و ٣٠٣ يحال ] يحل (شطبت وصححت فوق السطر)، ض | ليست ] ع ؛ + متى تغايرا، ج وق و ٣٠٣ يحال ] يحل (شطبت وصححت فوق السطر)، ض | ليست ] ولن إي بحاورة ] بمجاورة، أ | هي ] في، ش ض ٢٠٠ لها ] + إيجاب الأسباب والعلل (والعلل: - و). ولن (فإن، رب) رجع بالداعي إلى حالة للقادر وجعل (وجعله، رب) موجباً للنعل لم يصح ذلك أيضاً لأنه يزيل الفاعل عن مقام الاختيار، غ (+ حاشية: من لفظه إيجاب إلى لفظه الاختيار ولا أيضاً لأنه يزيل الفاعل عن مقام الاختيار، غ (+ حاشية: من لفظه إيجاب إلى لفظه الاختيار ولا ولا أيضاً المن الأم التي بخط المصنف رحمة الله عليه ورسوله والله أعلم بصحة ذلك) رب و و؛ + ولن ساقط من الأم التي بخط المصنف رحمة الله عليه ورسوله والله أعلم بصحة ذلك) رب و و؛ + ولا استحالة ] لاستحالة إلا ستحالة ألم أن المن أن وش ق (صححت) و (صححت) و وصحت و (صححت) و وحوده إ لا بد (مشطوباً)، ر إ يخرج ... أيضاً أيضاً يخرج الفاعل، و إ أيضاً - رب حدا المناس، ش إ يمكه أن ا - رش إ يفعل إ + الفعل، ش (في حد ا - ش ض ١٠٠ يمكه إلى إلهامش، ش إ يمكه أن ا - رش إ يفعل إ + الفعل، ش في المامش ق و ض إ يفعل إ يفعل إ يفعل إ واستحالة المكان، ش إ أن إ + لا (مشطوباً)؛ ق الهامش ق و ض إ يفعل إ مناساد إ وامكان وبين إمكان اله رب؛ واستحالة عن إأن إ + لا، ب

ظاهر، ولأن الفعل قد يوجد مع الصارف بأن يعارضه الداعي، فكيف يقضى باستحالة وجوده لأجله؟ وذلك ظاهر. فثبت أن من حو الدواعي الدواعي والصوامرف أن لا يكون لها تأثير في صحة الأفعال ولا في وجودها، بل إنما يكون الفعل أولى بالوجود منه بالعدم عند الداعي ويستمر وجوده عند خلوصه وارتفاع المانع مع إمكان أن لا يوجد. وكذلك فالفعل يكون عند الصارف أولى بالعدم منه بالوجود ويستمر عدمه عند خلوصه على طريقة واحدة مع إمكان وجوده.

ه اغ وش ق و ض رب ج ي

٣٠٨ بأن] كلمة مشطوبة صححت فوق السطر، ق إيعارضه إيعارضة أ ٣٠٩ باستحالة استحالة ، رب وق إ وجوده لأجله وجود ذلك ، رب الأجله وق السطر، ش إ وذلك ظاهر ] – رب إ حق إ القادر (مشطوباً) ، ر إ الدواعي والصوارف الداعي والصارف، و ال نا لا إ + ان (مشطوباً) ، ج إ لها إله علما ، و إ في أ + لا (مشطوباً) ، ب إ أيما إذا ، ي ١٣ أن لا إ + ان (مشطوباً) ، ب الفعل . ١٩٠٠ قبل صورة مخطوطة ض مهزوزة ولم يكد يسهل قراءتها أولى إلى أ إ العدم إ با – : فوق السطر، ب إ الداعي الدواعي ، أ رب ي ش إ ويستر الولى إلى أ إ بالعدم إ با – : فوق السطر، ب إ الداعي الدواعي ، أ رب ي ش إ ويستر الحلوصة إ ذلك (مشطوباً) ، ه إ عند أ إ حصول ، و (في الهامش) و (مشطوباً) ٢١٢ خلوصه . . ٢١٠ خلوصه . . و المامش في الهامش ، و إ المانع الموانع ، رب ض و إ فالفعل إ لمنفع ، أ ؛ الفاعل ، رب ق اعند ] عند عند المعارف إ عمد المعارف ، أ عمد المعارف ، أ عمد المعارف ، أ عند المعارف المعارف ، أ عمد تعلم آخر فوق السطر )

ومتى قيل: إذا صار الفعل واجب الوجود بعد أن كان يمكن وجوده ويمكن ،١٥ أن لا يوجد ويمكن على افتقاره في أن لا يوجد ويمكن على افتقاره في وجوده إلى أمر زائد على كونه قادراً لأن كونه قادراً كان ثابتاً من قبل ولم يجب مع ذلك وجود الفعل؟

قيل له: إن المؤثر في وجوب وجود الفعل هوكونه قادراً كما قدمنا أن ذلك لا يصح رجوعه إلى صفة من صفات الحي سوى كونه قادمراً، وإنما يؤثر في وقوع الفعل على جهة الصحة والاختيار دون الإيجاب كما تقدم أن الفاعل يؤثر في وجود الفعل على وجه تنقدمه الصحة، ولا يصح تعليل وقوعه بأموم

ه اغ و ش ق د ض رب ج ي

٣١٥ صار] + الععا (مشطوباً)، ج إ يمكن] ممكن، ش ٣١٦ لا] فوق السطر، ش | وجود المحدت)، ب إ منه عنه، ق إ فهلا فهل لا، ب ق (صححت) ا ذلك إ - رب ج ي ٢١٧ لأن ... قادراً إ - أي؛ في الهامش، ش | ثابتاً إ + له، غ (مشطوباً) أ رب ٣١٨ وجود الفعل وجود الفعل وجود الفعل وجود الفعل وجود الفعل وحود الفعل المنعل فوق السطر، ش الفعل فوق السطر، ش الفعل ١٠٠٠ سوى إ + سوا المعطوباً)، ش ا يؤثر المؤثر، ج ٢١٨ وقوع فوق السطر، ش الفعل ... جهة الله على جله، أ ا دون إ + الا (مشطوباً)، ي الفاعل + إنما، رب ٣٢٢ يؤثر مؤثر، ق ا وجود جله الفعل وجوده، ي الماسكو، ش الفعل ... ولا فلا، ج ش الفعل وقوعه تعليله، و المأمر، (اصححت فوق السطر، غ ا وجه واجهه، ق ا ولا فلا، ج ش تعليل وقوعه تعليله، و المأمر، (اصححت فوق السطر) ب

موجبة لأن ذلك يخرجه عن حد الاختيام ويزيل أحكام الفعل الراجعة إلى الفاعل من حسن الأمر بالواجبات من الأفعال والنهي عن القبائح منها والمدح على وجوه الإحسان والذم على الإساءات إلى غير ذلك. وكل تعليل يعود على ما علمناه من أحكام الفاعلين بالنقض والإبطال وجب كونه باطلاً. ولأن الكلام في ذلك الأمر الموجب للفعل كالكلام في الفعل وأنه لم وجب بعد أن لم يجب فيجب أن يحتاج إلى علة أخرى ثم كذلك حتى تتسلسل العلل إلى ما لا يناهى، وذلك محال. فيجب أن نقصر هاهنا وأن نقضي بأن فعل الفاعل يناهى، وذلك محال. فيجب أن نقصر هاهنا وأن نقضي بأن فعل الفاعل المحالة بأمر نهائد على كونه قادراً.

ه اغ وش ق و ض رب ج ي

ومتى قيل: لِمَ جعلتم المقتضي والشرط والداعي جارية مجرى المؤثرات ولمَ لَمْ تَجعلوها مؤثرة على التحقيق، وقد أعطيتموها معنى المؤثر فإن المؤثر هو ما يظهر به حكم أو صفة، وقد جعلتم ذلك ثابتاً فيها؟

قيل له: أما المقتضي فإنه ليس بذات وإنما هو صفة راجعة إلى ذات كما قدمنا ومن حق المؤثر أن يكون ذاتاً، فظهوم الصفة المقتضاة هو مراجع في ٢٥٠ المتحقيق إلى الذات لأجل اختصاصها بالصفة الذاتية بشرط الوجود دون أن يكون راجعاً إلى الصفة، والشرط ليس بمؤثر في ثبوت الأحكام والصفات وظهورها وإنما هو مصحح لها وإن كانت الصحة حكماً وقد ثبت لأجل

ه اغ و ش ق د ض رب ج ي

٣٣٧ وستى قيل] فإن قيل، رب و | المؤثرات] المؤثر، ج ي | ولم لَمْ] ولم، رج ي ش اصححت) ق ض و؛ + لا (مشطوباً)، ق ٣٣٧ التحقيق] التحقلق، أ | أعطيتموها] + كلمة مشطوبة فوق السطر، ب ا فإن] وان، أ | هو] فوق السطر، ج؛ - ش ق ٣٣٣ جعلتم] فوق السطر، ش ٣٣٤ له] لمم، و | فإنه ليس] فليس، ه ر؛ فلأنه فليس، ب؛ فلأنه ليس، ش ق ض السطر، ش ١٣٤ له إذات الذات، ج و ٣٣٥ قدمنا قدمناه، ه | ومن] من، ش ا فظهورا والمنا إلى الله و ا حرب ٣٣٦ الذات إذات، ق ي (فوق السطر + فغ (؟)) | بالصفة وظهور، ه ق | هوا - رب ٣٣٦ الذات إذات، ق ي (فوق السطر + فغ (؟)) | بالصفة بالصفات، ض ٣٧٧ يكون راجعاً تكون راجعة، ش ض | إلى إلى المها فوق السطر، غ الصفات المواقد كام، أ و ش ق ٨٤٦ و فوق السطر، غ المامش، ش | وانما ... لها ] فوق السطر، غ الموصحح إلى المستر، غ رب ج

الشرط ففي ذلك نظر . ١٠ وأما الداعي فقد بينا أنه لا تأثير له في صحة الفعل الشرط ففي ذلك نظر . ٢٠ ولا في وجوده فالحال فيه أظهر من الحال في غيره .

فهذا طريق القول في حقائق المؤثرات وما يجري مجراها وتمييز بعضها من بعص وما يختص به كل واحد منها من التأثير. وقد أتينا على الكلام في ذلك على طريقة الإجمال دون التفصيل، والله ولي التوفيوت.

### ه اغ وش ق د ض رب ج ي

٣٣٩ ففي] وفي، و | ففي ... نظر] في الهامش، غ | نظر] في الهامش، ش | تأثير] تأثير، أ ٣٤٠ ففيا وفيا وهذا طريق] وهذا طريق، أو ففيا، أو ٣٤١ فهذا طريق] وهذا طريق، أو فهذه طريق، أو فهذه طريق، أو المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات] المؤثرات المؤ

<sup>&</sup>quot; قال ولده (هذا الجواب قال والده؛ غ؛هذا الجواب لولده، لرب) أحمد بن الحسن (+ رحمه الله، غ لا ب ض؛ + رضي الله عنه (فوق السطر) ش): ما ذكره (+رحمه الله، لاب؛ + رضي الله عنه، ش) من الجواب في (من، و) المقتضي يمكن أن يكون جواباً عن الشرط (الشروط، لا)، فإن الذات المختصة (+ وهو الشرط، ب) بالمصحح (فوق السط، و) للأحكام والصفات هي المؤثرة (المؤثر، لا) في ظهور الصحة للصفات (صحة الصفات، لاب) والأحكام لأجل اختصاصها بما يجوي بجرى المؤثر (+ في الأحكام (مشطوباً) ش) في الحكم الذي هو الصحة للمشروط (المشروطة، لا)؛ حاشية في من ألاب وش ش (معلمة بالرموز في لاب ش) وفي هامش غ (+ فخ) و